

مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٧١٨**

الأربعاء، ١٢ آذار/مارس ٢٠٠٣، الساعة ١٢/٤٠

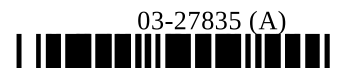
نيويورك

الرئيس:	السيد تراوري	(غينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كونوزين
	اسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد خالد
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد مقداد
	شيلي	السيد مكييرا
	الصين	السيد شين شو
	فرنسا	السيدة داشون
	الكاميرون	السيد شونغونغ ايافور
	المكسيك	السيد بوخالتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هاريسون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وليمسون

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

03-27835 (A)



تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2003/231)

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال (S/2003/231)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن الحالة في الصومال الواردة في الوثيقة S/2003/231.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

"إن مجلس الأمن إذ يشير إلى قراراته السابقة بشأن الحالة في الصومال، لا سيما بياني رئيسه المؤرخين ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/35) و ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8)، وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (S/2003/231)، يؤكد من جديد التزامه بتسوية شاملة ودائمة للحالة في الصومال، واحترامه لسيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي ووحدته، تمشيا مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد تأييده الشديد لعملية المصالحة الوطنية في الصومال ولمؤتمر المصالحة الوطنية المعقود في كينيا، تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) برئاسة حكومة كينيا. ويشجع المجلس بقوة جميع الأطراف في الصومال على المشاركة في العملية التي تتيح فرصة فريدة لجميع الصوماليين من أجل وضع حد لمعاناة شعب الصومال وإعادة بناء السلام والاستقرار في بلدهم. ويطلب المجلس إلى الأطراف الصومالية التقيد بالقرارات التي تتخذ خلال العملية، بما في ذلك إعلان وقف الأعمال القتالية وهياكل ومبادئ عملية المصالحة الوطنية في الصومال، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، والمشار إليها فيما يلي بـ "إعلان إلدوريت" (S/2002/1359)، فضلا عن الاتفاقات التي توصل إليها خمس من زعماء الفصائل في مقديشيو والحكومة الوطنية الانتقالية بشأن استعادة السلام والأمن في مقديشو، واتفاق لاحق بين زعماء الفصائل الخمسة شمل التزاما ببذل جهود من أجل إعادة فتح المطار والميناء الدوليين في مقديشيو، كما ذُكر في الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣ (S/2003/231).

"ويشيد مجلس الأمن بحكومة كينيا للدور الحيوي الذي تقوم به في تيسير عملية المصالحة الوطنية في الصومال، ويدعو اللجنة الفنية التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والمكونة من دول خط المواجهة الثلاث (إثيوبيا وجيبوتي وكينيا) إلى مواصلة دورها الفعال في تعزيز هذه العملية. ويرحب المجلس بتعيين السفير بيثويل كيبلاغات مبعوثا خاصا لكينيا لدى عملية المصالحة. كما يرحب المجلس بتعيين السيد محمد علي فوم مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي في الصومال وبالمساهمة المالية

السخية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والنرويج والولايات المتحدة ومشاركة مبعوثيها الداعمة، فضلا عن مبعوثي محفل شركاء إيغاد وجامعة الدول العربية. ويشجع المجلس بقوة دورهم الفعال والإيجابي في دعم عملية المصالحة.

''ويلاحظ مجلس الأمن أن لجان المصالحة الست التابعة لعملية المصالحة الوطنية في الصومال قد واصلت عملها على الرغم من الصعوبات التي يواجهها المشاركون الصوماليون فيما يتعلق بالتمثيل. ويحث المجلس جميع الأطراف المعنية على المشاركة الكاملة في لجان المصالحة الست وحل مسألة التمثيل، ويرحب بإنشاء لجنة تحكيم في هذا الصدد. ويؤيد المجلس التزام الأمين العام بمساعدة لجان المصالحة الست في عملها بالدعم التقني والخبرة اللازمة.

''ويعرب مجلس الأمن عن أسفه الشديد لاستمرار اندلاع القتال في الصومال، لا سيما في مقديشو وبيدوا، وذلك حتى بعد توقيع ''إعلان إلدوريت''. ويدين المجلس جميع الأطراف المشاركة في القتال ويدعو إلى وقف فوري لجميع أعمال العنف في الصومال. ويشاطر المجلس الأمين العام رأيه القائل إن الأطراف التي بحوزتها أسلحة الحرب هي التي تجعل شعب الصومال رهينة لدوامة العنف. كما يشاطر المجلس الأمين العام الرأي القائل إن هؤلاء الأشخاص سيحاسبهم شعب الصومال والمجتمع الدولي على أعمالهم إذا ما استمروا على طريق المواجهة والصراع. وفي هذا الصدد يرحب مجلس الأمن بقيام دول خط المواجهة الأعضاء في إيغاد بإنشاء آلية لرصد امتثال ''إعلان إلدوريت''، واعتزامها النظر في اتخاذ التدابير اللازمة ضد جميع الأفراد والمجموعات التي تنتهك ''إعلان إلدوريت'' واتفاقات كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

''ويلاحظ مجلس الأمن بقلق بالغ استمرار تدفق الأسلحة وإمدادات الذخيرة إلى الصومال، فضلا عن الإدعاءات القائلة بخرق بعض الدول المجاورة لحظر الأسلحة المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، ويدعو جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى إلى الامتثال بدقة للحظر على الأسلحة. ويرحب المجلس بعمل فريق الخبراء، المنشأ بموجب القرار ١٤٢٥ (٢٠٠٢) المؤرخ ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، ويعرب عن نيته إيلاء الأهمية الكاملة لتقرير الفريق واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنه وذلك كخطوة من أجل تعزيز حظر الأسلحة ونزع السلاح.

''وإذ يصر المجلس على أنه لا يجوز السماح للأشخاص والكيانات لاستغلال الحالة في الصومال لتمويل الأعمال الإرهابية أو التخطيط لها أو تيسيرها أو دعمها أو ارتكابها انطلاقا من البلد، فإنه يشدد على أن الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في الصومال جزء لا يتجزأ من عملية إرساء السلام والقانون في البلد. ومن هذا المنطلق يحث المجلس المجتمع الدولي على تقديم المساعدة للصومال من أجل مواصلة التنفيذ الشامل للقرار ١٣٧٣.

''ويعرب مجلس الأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الإنسانية في الصومال، لا سيما حالة المشردين في الداخل في منطقة مقديشو. ويحث المجلس زعماء الصومال على الوفاء بالتزاماتهم بموجب ''إعلان إلدوريت''، لتيسير توصيل المساعدة الإنسانية التي

تمس الحاجة إليها، وكفالة أمن جميع العاملين في مجال تقديم المساعدة، الدوليين والوطنيين، وإتاحة التنقل الآمن والمباشر لجميع موظفي تقديم المساعدة الإنسانية، ودعم عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم. ويدعو المجلس الدول الأعضاء إلى الاستجابة على وجه الاستعجال وبسخاء لنداء الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠٣.

"ويلاحظ مجلس الأمن أنه في حين لا تزال بعض أجزاء الصومال غير مستقرة، فإن استقرارا نسبيا يسود أجزاء كبيرة من البلد. ويرحب المجلس، بتطور أنشطة بناء السلام على الصعيد المحلي ويدعو إلى التعجيل بأنشطة بناء السلام الشاملة. ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل تنسيق الأنشطة التحضيرية في الميدان لبعثة شاملة لبناء السلام لفترة ما بعد الصراع في الصومال ما أن تسمح بذلك الظروف الأمنية، كما ينص على ذلك بيان رئيس المجلس المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٢ (S/PRST/2002/8)، والتي ينبغي أن تراعى فيها مكافحة الفقر وتعزيز المؤسسات العامة.

"ويؤكد مجلس الأمن أن وضع برنامج شامل لبناء السلام لفترة ما بعد الصراع مع التأكيد بوجه خاص على نزع السلاح والتسريح والتأهيل وإعادة الإدماج سيشكل مساهمة هامة في إعادة بناء السلام والاستقرار في الصومال. ويرحب المجلس بمساهمة أيرلندا وإيطاليا والنرويج في الصندوق الاستئماني لبناء السلام في الصومال ويدعو المانحين الآخرين إلى أن يحذوا حذوها دون تأخير.

"ويشيد مجلس الأمن بالعمل الذي أنجزه فريق الأمم المتحدة القطري، ولجنتا الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في دعم السلام والمصالحة في الصومال. ويشجع المجلس الأمين العام على مواصلة تقديم الدعم الفعال لعملية المصالحة الوطنية في الصومال التي ترعاها إيغاد ومواصلة تنفيذ وتعزيز الأنشطة الإنسانية وأنشطة بناء السلام الجارية في الميدان.

"ويكرر مجلس الأمن تأكيد التزامه بمساعدة الأطراف الصومالية ودعم وساطة إيغاد في تنفيذ الخطوات والاستنتاجات المتعلقة بالسلام، بالصيغة المعتمدة في جميع مراحل عملية المصالحة الوطنية في الصومال".

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2003/2.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.